

Demiz Kandiyott (ed)

## النساء والإسلام والدولة

Wame ,Islam and the Stats  
Tenple university Press,  
Philadlphia, 1991 , 276 P.

يجمع بين مقالات الكتاب تناولها جميعا  
للعلاقة بين الإسلام والمشاريع السياسية للدول  
الحديثة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا من منظور  
أن تحليل تلك العلاقة شرط ضروري لفهم وتحليل  
أوضاع النساء في تلك البلدان .

تعرض نيز كاندويوتى في الفصل الثانى تاريخ  
موجات الإصلاح القانونى فى تركيا منذ أن بدأ فى  
عهد الدولة العثمانية تحت ضغط غربى ، ثم تلتها  
موجة ثانية على يد لجنة الاتحاد والترقى بعد عزل  
السلطان عبد الحميد . إلا أن هاتين الموجتين لم  
تمسا المجالات التى تهتم النساء مثل قوانين  
الأحوال الشخصية والموارث خوفا من زعزعة

على المرأة الباكستانية ، وترى الكاتبة أن الباكستانيات يرضين بالخنوع أيا كان مستواه الاجتماعي والاقتصادي ، فالمجتمع التقليدي يربط صورة المرأة الفاضلة بخفوت الصوت عن المطالبة بحقوقها ، وقد ازدادت حدة هذه التقاليد باستخدام الدولة للإسلام في المجال السياسي مما أثر بالسلب على تعليم النساء ، وجعل المصلحين الاجتماعيين يحجمون عن المساس بالحجاب . ورغم حصول المرأة على حق التمثيل البرلماني سنة ١٩٣٠ إلا أن هذا قد أتى ثمرة حسابات سياسية تتفق مع اتجاهات محمد علي جناح وليس ثمرة تغيير جذري لصالح النساء ، ولذلك لم تجذب تلك الحركة إلا قريبات السياسيين اللاتي يعملن كتابعات لأقاربهن الذكور . وقد زادت القلاقل الطائفية التي عمت باكستان بعد التقسيم إخضاع النساء للتقاليد بحجة حمايتهن .

و عندما تولى ذو الفقار علي بوتو الحكم أعلن سياسة علمانية ، فشهدت السبعينات تزايد خروج النساء للحياة العامة إلا أن ذلك ظل في إطار التقاليد الاجتماعية والدينية ، فلما أطاح ضياء الدين الحق بنظام علي بوتو أسس نظامه الإسلامي الذي يغازل المجتمع التقليدي وسادت الدعوة لبقاء النساء في البيوت وانتهكت كثيرا من حقوق النساء تحت قوانين الحدود الإسلامية وقد ناهضت نساء الصفوة هذه المظالم وانتظمت في جماعة "منبر عمل المرأة" التي تأسست عام ١٩٨١ .

حتى عندما تولت بي نظير بوتو الوزارة واهتمت بصورتها كقائدة قومية أكثر من اهتمامها بالدفاع عن حقوق النساء ، والأمل ضعيف في الحركة النسائية التي تسيطر عليها نساء الطبقات العليا والوسطى ويتفاوضين عن سياسات الدولة التي لا تقسمهم بل تقسم نساء الطبقات الفقيرة وتبقيهن خاضعات لتقاليد ظالمة .

تعرض " نايلا كهنر " حائلة بنجلاديش في الفصل الخامس كحالة خاصة تختلف عن إيران

الاستقرار الاجتماعي لتركيا . ولكن حرب البلقان كانت صخرة الواقع التي تحطم عليها هذا الموقف ، إذ خرجت النساء إلى سوق العمل ، وصدر قانون ينظم عملهن ١٩١٦ . ومع صعود مصطفى كمال أتاتورك بعد الحرب العالمية الأولى ومبادئه بالقومية التركية وتطبيقه للعلمانية تصاعدت حركة تحرير المرأة ، وإن حد منها استمرار التخلف الاقتصادي للنساء وغياب الديمقراطية .

وفي الفصل الثالث تعرض "أفسانا نجمابادي" لأوضاع النساء في إيران في ثلاثة عهود ، عهد رضا شاه الذي شجع الحركة النسائية تشجيعا محدودا بقدر ما يخدم توجهاته ويعمل كواجهة براءة لدعوته إلى تحديث الدولة ، فلم تخرج النساء إلى سوق العمل على نطاق واسع .

أما في عهد خلفه محمد رضا بهلوي الذي كان أكثر تسلطية من والده ، وتصرف مع الحركة النسائية بوصفها منحة شاهانية يجب توظيفها لصالح رفع مجده شخصيا ، فقد جامل نظامه المجتمع الذكوري بالترويج لصورة المرأة "المتراضعة المحتشمة رغم قديتها" . ورغم ذلك ، اتسعت في عهده قاعدة عمل النساء . وتشير الكاتبة إلى أن عواقب ثورة الخميني على النساء ترجع إلى كونها حركة سياسية ترى أن الفساد الغربي يتسلل للأمم من باب الثقافة ، ولما كانت الصورة التقليدية للمرأة "المتراضعة المحتشمة" تقع بالنسبة لقادة هذه الحركة في القلب من ثقافة الأمة فقد تشدد الخمينيون في فرض كل المظاهر التقليدية على المرأة ، بدءاً من الزي حتى العودة إلى البيت . ولكن واقع الحرب الإيرانية العراقية أرغم الدولة الخمينية على إعادة بعض الحقوق للنساء مثل العمل وفتح حضانات لأطفال العاملات مع استمرار مظاهر التشدد في مراعاة مظاهر التزم كالحجاب ، فالدولة تخدم مصالح النساء بالقدر الذي يتيح لها استخدامهم فقط .

تقدم "عائشة جلال" في الفصل الرابع نظرة

بهمه تحرير النساء إلا بقدر ما يستخدمهن .  
 أما لبنان فتتعايش على أرضه ١٧ طائفة  
 دينية لها جميعها تمثيلها في جهاز الدولة التي  
 تعتبر قضايا النساء والأسرة قضايا داخلية لكل  
 طائفة ، تدبرها بمعرفتها حسب تقاليدھا الخاصة  
 دون تدخل من الدولة . أما الوضع الإداري في  
 لبنان فيسيطر عليه القطاع الخاص في معظم  
 مجالات الانتاج والخدمات ، وقد حرص زعماء  
 الطوائف على استرضاء كبار أتباعهم من رجال  
 الدين وأرباب الأسر لضمان أكبر عدد من الأصوات  
 ، فتحالفوا معهم لتأكيد خضوع نساء كل طائفة  
 للتقاليد التي يرسمها هؤلاء الأتباع من الذكور وقد  
 فاقمت الحرب الأهلية التي نشبت سنة ١٩٧٥ تلك  
 الأوضاع ، فازدادت تشبث كل طائفة بتقاليدھا  
 وهويتها الدينية ، وزاد خلط شئون المرأة والأسرة  
 بالدين والسياسة .

تخلص سعاد جوزيف إلى أن الأسرة والدين  
 والسياسة قد تتحالف ، وقد تتنازع لكسب ولاء  
 الشعب ، وفي الحالتين تقع حقوق النساء بين سندان  
 الأسرة والدين ومطرقة الدولة .

تبحث "مارجريت بدران" في الفصل الثامن  
 السياسات والأفكار التي تحكم المرأة في مصر ،  
 سواء كانت سياسات وأفكار النسويات أم أنصار  
 الإسلام السياسي أم الدولة عبر أربع فترات زمنية  
 بدء من تباشير بناء الدولة الحديثة في عهد محمد  
 علي مروراً بمصر تحت الاحتلال وتجربتها مع  
 الليبرالية ، وفترة الثورة بأطروحتها عن القومية  
 العربية والاشتراكية ، وانتهاء بعهد الانفتاح  
 والتحول الرأسمالي وانتشار الاتجاهات المتأسلمة .

تبدأ الفترة الأولى في القرن ١٩ وتستمر حتى  
 ١٩٩٢ تستعرض فيها الكاتبة جهود النهوض  
 بالمرأة في القرن ١٩ التي بدأها محمد علي بافتتاح  
 مدارس للبنات في إطار سياسة لبناء الدولة الحديثة

أما إبان فترة التجربة الليبرالية فقد فاق نشاط

وباكستان إذ استفادت البنجلاديشيات من خلاف  
 الحكومة مع أنصار الإسلام السياسي مما أدى إلى  
 الحفاظ على الهوية البنغالية وعدم أسلمة الدولة .  
 تعرض الكاتبة الأزمة التي تعرضت لها الهوية  
 القومية عندما وقع البنغال تحت سيطرة باكستان  
 الشرقية عقب انفصالها عن الهند ، إذ حاولت  
 باكستان إحلال الإسلام محل الثقافة الاجتماعية  
 وملايسهن وزينتهن القومية في وجه محاولات  
 "الأسلمة" التي وصلت إلى حد اغتصاب الجنود  
 الباكستانيين لثلاثين ألف امرأة بنجلاديشية بزعم  
 تطعيم الجنس البنغالي بنسل إسلامي "نقي" !! بعد  
 التحرر من سيطرة الباكستانيين تبنت الدولة  
 البنجلاديشية سياسة علمانية ، فاقترحت النساء  
 الحياة العامة ونزلن إلى سوق العمل لتحقيق أهداف  
 الخطة الخمسية التي وضعتها الدولة ، وظهر أثر  
 الحركة النسائية العالمية على سياسة الدولة نحو  
 تنمية النساء ، فالدولة تعتمد على المعونة الخارجية  
 ، وتتأثر بالتوجيهات العالمية باستخدام جزء من  
 هذه المعونة لصالح تنمية المرأة .

تتناول "سعاد جوزيف" في الفصل السابع  
 أحوال النساء في دولتين مختلفتي البنية : العراق  
 ولبنان .

تسيطر على العراق نخبة حاكمة يقودها حزب  
 البعث الذي يعمل على توحيد الطوائف العراقية  
 التي تكون العراق تحت شعار القومية العربية ،  
 ويدعم جهوده بالتوسع في التصنيع والتنمية  
 الحضرية . وفقاً لتلك السياسية تشجع الدولة  
 والحزب في العراق خروج النساء إلى سوق العمل  
 ودمجهن في مؤسسات الخدمات للنساء وإنشاء  
 تنظيم نسائي برغبتها في دفع عجلة تلك السياسة  
 . أما عندما يصل الأمر إلى قانون الأحوال  
 الشخصية فلا تدخل عليه الدولة إلا الحد الأدنى  
 من الإصلاحات ، فالدولة حريصة على محاباة  
 رجال الدين ، وأحوال النساء مجال مناسب للتنازل  
 من قبل حزب تسيطر عليه القيم الذكورية ، ولا

السياسية .

تنتقل الكتابة بعد ذلك لعرض فترة الانفتاح التي سمحت بالأصوات المعتدلة للنسويات ولأصوار الإسلام المعتدل مثل بنت الشاطئ لكنها قمعت الأصوات الأكثر راديكالية على الجانبين مثل نوال السعداوى وزينب الغزالي .

عرضت الكتابة أيضا الظروف الموضوعية في ظل الانفتاح التي تنازعت المرأة فدفعتها للعودة إلى البيت عندما تراجعت الدولة عن تعيين الخريجين ثم إلى الخروج للحياة العامة مع الأزمة الاقتصادية وهجرة الرجال ، وتعرض الكتابة أيضا أثر سماح الدولة لدعاة الإسلام السياسي باعتلاء منابر وسائل الإعلام مثل الشيخ الشعراوي كما تعرض وجود أصوات إسلاميين مجديين مثل الغزالي .

وقد خصص الفصل التاسع لتقديم التجربة الفريدة لتطبيق الماركسية اللينينية في جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية من ١٩٦٧ - ١٩٩٠ ، وتقدم " ماكسين مولينكس " في هذا الفصل أثر تلك السياسية على أحوال اليمنيات ، تستعرض مولينكس النظم المختلفة التي سادت اليمن قبل ١٩٦٧ وتراوحت بين الحكم بما يقتضيه به العرف السائد ، أو الشريعة الرسلامية ، إلى القوانين البريطانية التي سادت في عدن في كل الأمور عدا الأحوال الشخصية . رأى النظام الجديد ضرورة زيادة قاعدة القوي العاملة ، فعمل على تخفيف قبضة الأسرة عن النساء لتحريرهن من التقاليد القبلية كشرط لتغيير نظام الملكية القبائلي ، ففرض المساواة القانونية بين الجنسين ووضع قانوناً موحداً لعموم البلاد . ولا عجب أن النساء كن أكثر حماساً لتلك الإصلاحات ، وعلت سلطة الدولة بذلك على سلطة القبيلة ، فلم يعد انتهاك حقوق المرأة أو قتلها حقا للقبيلة ، ورغم تحسن الأوضاع القانونية للمرأة في أحوال الزواج والطلاق إلا أنه عندما زادت طلبات النساء للطلاق وضعت الدولة

النساء التقديميات نشاط نظرائهن من الرجال الذين انشغلوا بمستقبلهم السياسي عن الوفاء بوعودهم للمرأة ، بل تعرضت النساء لمحاورة جهودهن في ظل حكومة صدقي وتحولت امرأة مثل زينب الغزالي من مناصرة الحركة النسوية إلى الموقف الإسلامي المتشدد .

و مع أن الموقف الرسمي كما ظهر في دستور ١٩٦٣ نص على المساواة بين الجنسين أمام القانون إلا أن النساء حرمن من التصويت . تمضى الكتابة في عرض تلك الفترة الغنية بتيارات الحركة النسوية العلمانية التي بدأت بقيادة الاتحاد النسائي المصري وعلى رأسه هدى شعراوي ثم اتسعت لتشمل نساء الطبقة الوسطى مثل درية شفيق واليساريات الأكثر راديكالية مثل أنجي أفلاطون ، كما شهدت ميلاد تيار النساء المناصرات للموقف الإسلامي المتشدد حين انفصلت زينب الغزالي عن الاتحاد النسائي المصري وكونت جمعية النساء المسلمات التي تحولت فيما بعد لإنشاء جماعة الإخوان المسلمين إلى فرعها النسائي : الأخوات المسلمات والتي كانت أكثر تشدداً في قضايا المرأة من المؤسسة الدينية الرسمية .

يبدو من عرض الكتابة لأحوال المرأة في ظل ثورة سنة ١٩٥٢ المتناقضات التي تميزت بها تلك الفترة ، فقد أخدمت الثورة كل الأصوات السياسية المنافسة لها وانفردت بالساحة السياسية المصرية ، وطالت يدها النساء النشيطات سياسيا من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار ، لكنها منحت النساء الكثير من الحقوق ، فزاد تعليم المرأة وأعلن ميثاق سنة ١٩٦٢ المساواة بين الجنسين متحديا التسلط الذكوري .

ونجحت درية شفيق في انتزاع حق التصويت والترشيح للمرأة بعد أن اعتصمت وأضربت عن الطعام سنة ١٩٥٤ ، لكنها أغلقت اللجنة النسائية للوعى الانتخابي التي شكلتها النسويات النشيطات لتعريف نساء الطبقات الفقيرة بحقوقهن

صعوبات أمام إتمام الطلاق ، أرادت الدولة ألا تستعدي المتشدددين الإسلاميين فتقاعست عن التدخل القانوني في موضوعات ختان الإناث والحجاب على أمل أن تنتهي وحدها بحجة التقاليد مرة وبحجة أن المنتهكين أقلية مأجورة مرة أخرى .

يتضح من عرض الكتاب أن الدولة تفتح الأبواب أو تفلقها أمام المرأة ، وتحالف أو لا تحالف مع رجال الدين وفقاً لسياساتها وأيدلوجياتها ، لذلك يتكرر نموذج ترك تدبير أحوال المرأة والأسرة لقوانين الشريعة أو العرف الإجتماعي السائد رغم إخضاع كافة نواحي الحياة الأخرى لقوانين علمانية ، ينبع ذلك الموقف من سيطرة قيم المجتمع الذكوري على أجهزة الدولة ، تلك القيم التي ترى المرأة رمزا للهوية المجتمعية والقومية وليست إنسانة ذات اعتبار فردي ، فلا غضاضة إذن من إخضاعها للتقاليد ورغم أن حريات النساء تزداد بازدياد سيطرة روح العلمانية والتنوير على قيادات الدولة ، إلا أنهم يظلون تحت رحمة التعامل الهرجماتي مع حقوقهن تبعاً لمصالح القوى الحاكمة ما لم ينتبهن ويسمعين عن وعى إلى احتلال مراكز أقوى في التشريع والتنفيذ في بلادهن .

عرض : سهام عهد السلام